



المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة

## بلاغ

### الإعلان عن الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة

في إطار تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تطوير نظام حكمة المنشآت والمؤسسات العامة وتوطيد دورها في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، ترأس كل من السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة والسيد نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية بمشاركة السيد محمد حوراني رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لقاء هاماً يوم الأربعاء 21 مارس 2012 خصص لتقديم الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة، وذلك ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحاً بمقر الصندوق الوطني للتقاعد الكائن بشارع العرعار حي الرياض الرباط.

ويهدف هذا الميثاق إلى الرفع من مستوى أداء وجودة خدمات المؤسسات والمنشآت العامة، ومن مساهمتها في دينامية التنمية عبر تطوير نسيج اقتصادي تنافسي، وذلك من خلال تكريس ثقافة المحاسبة ونشر قيم الشفافية والإعلام والتواصل وتعزيز مناخ الثقة بينها وبين المرتفقين وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتسهيل ولوج المنشآت للسوق المالية.

كما يتوخى هذا الميثاق تشجيع المنشآت والمؤسسات العامة على التعهد بالمسؤولية الاجتماعية والدفاع عن القيم والمصالح الحيوية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، وجه رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران يوم 19 مارس الجاري منشورا إلى جميع أعضاء الحكومة يدعوهم فيه تعميم هذا الميثاق وتفعيل مقتضياته، كما يحث هيآت حكمة المؤسسات والمنشآت العامة على إعداد مخططات لتحسين الحكامة والسهر على حسن تطبيق هذا الميثاق.

ويأتي هذا الميثاق لاستكمال منظومة القيم والمبادئ التي تم اعتمادها للرفع من مستوى أداء الاقتصاد الوطني، تضمنها الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكمة المقاولات وميثاق حكمة المقاولات المتوسطة والصغرى وميثاق حكمة المؤسسات البنكية، بالإضافة إلى إنشاء المعهد المغربي للمدراء وكل ذلك في إطار اللجنة الوطنية لحكمة المقاولات التي تترأسها الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكمة والاتحاد العام لمقاولات المغرب وتضم في عضويتها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العامة والخاصة.

وقد تم إعداد هذا الميثاق من قبل فريق عمل شكلته اللجنة الوطنية لحكمة المقاولات، برئاسة وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية المنشآت العامة والخصوصية) ومشاركة كل من : وزارة الشؤون العامة والحكمة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وصندوق الايداع والتدبير والمعهد المغربي للمدراء والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الشريف للفوسفات وشركة التهيئة العمران والمكتب الوطني للسكك الحديدية ووكالة الحوض المائي لأبورقراق والشاوية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالغرب وجامعة محمد الخامس السويسي ..ألخ.